وعلى مساعدات اقتصادية بقيمة ٧٠٠ مليون دولار ٠

وفيما يلي اهم وابرز اهداف ومميزات الخطة الاقتصادية التي جاءت الميزانية الجديدة لتنفيذها ، وذلك بالاضافة الى معالجة العجز في ميزان المدفوعات بواسطة محاولة خفضه بمبلغ يتراوح بين ٤٠٠ ـ ٥٠٠ مليون دولار خلال السنة المقبلة :

١ ـ ميزانية مخفضة ـ ان الميزة الاولى للميزانية المقترحة هي انها ميزانية مخفضة بالمقارنة مع ميزانيات السنين الماضية ، رغم الزيادة التي طرأت عليها ، والناجمة اساسا عن ارتفاع الاسعار ٠ « ففي جانب النفقات في الميزانية حدث ارتفاع بمبلغ ٢١ مليار ليرة تقريبا ، الا ان ذلك لا يعتبر بمثابة زيادة في الميزانية ٠ ان زيادة ١٢٫٢ مليار ليرة من هذا المبلغ ناجمة عن الغلاء ، و٧ مليارات ليرة مخصصة لتغطية الزيادة في الديون ، و١٫٧ مليار ليرة لتغطية نفقات امن اضافية بالعملة الصعبة ، وبعض البنود الاخرى ٠ وبعداختصار هذه الامور جميعها ، يتضح ان هناك انخفاضا حقيقيا بنسبة تزيد على ٥٪ في ميزانيات جميع الوزارات » (دافار ، ١٥/١٢/٧٥) ٠ وخلافا لما يقال بأنه هذه هي المرة الوحيدة التي يعلن بها رابينوفيتش عن ميزانية مخفضة ، فالحقيقة هي انه اعلن حتى الان منذ توليه وزارة المالية ، اربع مرات عن شد الاحزمة بواسطة تعديل الميزانية ٠ ففي المرة الاولى خفضت، في حزيران ١٩٧٤ ، ميزانية ١٩٧٤/٧٥ ، وبعد ذلك بفترة قصيرة قدمت ميزانية اضافية بمبلغ يفوق ما تم تخفيضه ٠ وفي المرة الثانية اعلن عن ميزانية مخفضة لسنة ١٩٧٥/٧٦ ٠ وقد فاقت هذه الميزانية كل ما سبقها ، واذا كان ينقصها شيء ما ، فستتم اضافته خلال هذه الايام ، بعد تقديم الميزانية الاضافية للسنة المالية الحالية بمبلغ ٧٫٥ مليار ليرة ، كما ذكرنا ٠ وفي المرة الثالثة اعلن رابينوفيتش عن تخفيض مبلغ ٥٠٠ مليون ليرة في الميزانية خلال سنة ١٩٧٥ ٠ ولكن اثر هذه التخفيضات ، بالمدى الذي نفذت به ، سيزول عند اقرار الميزانية الاضافية لهذه السنة ٠ واخيرا مشروع الميزانية الجديدة ، التي يقتضي ان تشمل تخفيضا حقيقيا بنسبة ٥٪ بالمقارنة مع الميزانية الجارية ( ابراهام طال ـ هآرتس ، ١٢/١/٧٦ ) ٠ ولكن بناء على تجربة الماضي ، ليس هناك ضمان بعدم تقديم ميزانية اضافية خلال السنة المالية المقبلة ، تفوق نسبة التخفيض ، رغم ما يعلنه رابينوفيتش عن تمسكه باطارها ٠ وتجدر الاشارة هنا الى ان العجز المخطط في الميزانية المقترحة هو ٢٫٧ مليار ليرة : « ان المبدأ الاساسي ، هذه المرة ، في المشروع الذي قدمه وزير المالية هو تعيين حد ادنى للميزانية لا يمكن تجاوزه ٠٠٠ يبلغ العجز فيه ٢٫٧ مليار ليرة ٠ ويعتقد معظم الخبراء الاقتصاديين ان العجز سيكون اكبر ، لانه على اثر الانخفاض المتوقع في النشاط الاقتصادي ، هناك اساس للاعتقاد بان مقياس المداخيل لن يتحقق بكامله » ( دانيئيل بلوخ ـ ملحق دافار ١٩/١٢/٧٥ ) ٠

٢ ـ ارتفاع الانتاج في سنة ١٩٧٦ بنسبة ١٪ فقط ، على ان يعود النمو في سنة ١٩٧٨ الى وضعه الطبيعي بحيث تصل نسبته الى ٧٫٢٪ ـ هذا هو احد التوقعات الاساسية في الميزانية للسنة المقبلة ، ويعود السبب في ذلك الى خفض الاستثمارات وتحديد ميزانيات الوزارات ، مما سيؤدي الى خفض النشاط الاقتصادي العام بهدف توفير العملة الصعبة ٠ وقد ولدت هذه الظاهرة قلقا متزايدا لدى الاسرائيليين ، الامر الذي عبر عنه احد خبرائهم الاقتصاديين ، بروفيسور دان باتنكين ( في مقابلة مع معاريف ، ٢٩-١٢-٧٥)، بقوله : « لقد توقفنا عن النمو ٠ يجب وضع هذه المشكلة في مركز اهتمامنا ٠٠٠ ان احدى الظواهر الايجابية والمشجعة التي ميزت الاقتصاد الاسرائيلي منذ قيام الدولة ، هو سرعة النمو لدينا ٠ وقد استمرت هذه الظاهرة منذ ١٩٥٠ حتى ١٩٧٢ ، باستثناء فترة الانكماش الاقتصادي القصيرة خلال ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧ ٠ لقد نما الاقتصاد بنسبة ١٠٪ سنويا ـ وهي من اعلى النسب في العالم ٠ ولكن بدأ انخفاض في هذه النسبة قبل حرب ١٩٧٣ ، حيث بلغ النمو في تلك السنة ٦٪ فقط ٠